S/2021/408

الأمم المتحدة



Distr.: General
29 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد جان- بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الصين وإستونيا وفرنسا والهند وأيرلندا وكينيا (باسم مجموعة 3+1: كينيا والنيجر وتونس وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين) والمكسيك والنرويج والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو بشأن "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" يوم الإثنين، 26 نيسان/أبريل 2021. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو إثيوبيا وجنوب السودان والسودان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات كوثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**
رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان – بيير لاكروا

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتصدي لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

اتسمت الفترة ستة أشهر المشمولة بالتقرير باستمرار التقارب بين السودان وجنوب السودان. ففي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اجتمع وزير شؤون شرق أفريقيا في جنوب السودان، دينغ ألور، في الخرطوم مع حسن الشيخ إدريس قاضي، عضو المجلس السيادي الانتقالي، لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام المبرم في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، فضلا عن قضية أبيي. وفي 25 شباط/فبراير 2021، اختارت وزيرة خارجية السودان، مريم الصادق المهدي، جوبا كأول زيارة لها بعد توليها مهامها في الحكومة السودانية الجديدة. بيد أن هذا التقارب لم يترجم إلى تحسينات كبيرة في الميدان في منطقة أبيي، حيث لا تزال الحالة الأمنية متوترة، وكذلك العلاقات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. كما أثر عجز الأطراف عن عقد اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي تأثيرا سلبيا على التقدم السياسي. ونأمل أن يساعد تعيين الخرطوم مؤخرا للواء محمد علوي كوكو رئيسا جديدا للجنة الرقابة المشتركة في أبيي على تحريك العملية السياسية.

وكان أبرز اجتماع سياسي رئيسي في الفترة المشمولة بالتقرير هو الاجتماع المشترك للآلية السياسية والأمنية الذي استضافته حكومة السودان يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وخلال ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على عدة مسائل هامة، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش في أبيي، والبدء في عمليات التفتيش والمصادرة ، ونشر أفرقة مشتركة للمراقبين العسكريين في جميع أنحاء منطقة أبيي، والحاجة إلى عقد اجتماعات منتظمة بين اللجان المشتركة للرقابة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي، والحاجة إلى إحراز التقدم بشأن المعايير المتعلقة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والحدود. وعقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا مخصصا للحالة في أبيي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وأصدر بعد ذلك بيانا يدعو إلى المصالحة المجتمعية.

وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة نسبيا، وإن كانت متقلبة ومضطربة. وكانت أكثر التهديدات التي تعرض لها الأمن انتشارا حوادث إطلاق النار وزيادة وجود جماعات مسلحة مجهولة. ومن بين 47 حادثا تم تسجيلها، كان هناك 23 هجوما على المدنيين أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة آخرين بجروح خطيرة. وقد حدد طريق الإمداد الرئيسي بين بلدة أبيي وغولي والسوق المشتركة في أميت والقرى المحيطة بها على أنه أكثر المناطق اضطرابا داخل منطقة مسؤولية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ، على الرغم من الدوريات المنتظمة والوجود المستمر لأفراد القوة على طول الطريق.

كما اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بمواجهات عنيفة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية ، حيث وقعت واحدة من الحوادث الكبرى في سوق أميت المشتركة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020. وخلال الاشتباك، دمرت عدة متاجر وممتلكات، وأصيب خمسة من دينكا نقوك وسبعة من المسيرية بجروح. وفي 15 شباط/فبراير 2021، أطلق ثلاثة رجال مسلحين، يشتبه في أنهم من دينكا نقوك، النار على مركبة مدنية على بعد حوالي 4 كيلومترات خارج بلدة أبيي، على طول طريق أبيي – بانتون. وأصيب ستة مدنيين بجروح

خطيرة في الهجوم وتم نقلهم إلى مستشفى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من المستوى الثاني لتلقي العلاج.

وفي تطور آخر مثير للقلق، في الفترة من 18 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، منع من الوصول حشد من المسيرية في قرية داري 49 شاحنة من برنامج الأغذية العالمي تحمل إمدادات إنسانية كانت في طريقها من الشمال نحو بلدة أبيي. وطالبت المجموعة بنسبة 50 في المائة من الحمولة كشرط مسبق للسماح لها بالمرور إلى الجنوب. وبعد يومين من المفاوضات، تقرر عودة القافلة الإنسانية إلى الخرطوم. ونهبت 15 شاحنة خلال الحادث.

وعلى الرغم من القيود اللوجستية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ظلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تشارك مشاركة كاملة مع حكومتي السودان وجنوب السودان. وزار القائم بأعمال رئيس البعثة الخرطوم للمشاركة في اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي استضافته حكومة السودان يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكان هذا الاجتماع هو الأول منذ اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي استضافته جوبا في فبراير 2020. وعاد القائم بأعمال رئيس البعثة إلى الخرطوم مرة أخرى في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021 لعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين لمناقشة سبل المضي قدما بعملية السلام في أبيي. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدم أيضا إحاطة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في أبيي، إلى جانب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى القرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا.

وكان رئيس البعثة بالنيابة قد خطط لزيارة جوبا في كانون الأول/ديسمبر 2020 لمتابعة المسائل التي نوقشت خلال زيارته السابقة في أيلول/سبتمبر 2020، عندما أطلع مسؤولي جنوب السودان على الحالة في أبيي، وكذلك للتأكيد على ضرورة عقد اجتماع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وللأسف، ألغيت الزيارة، وفي غضون ذلك تم التوصل إلى اتفاق على عقد اجتماع للجنة في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وفي النهاية، لم يعقد الاجتماع بسبب عدم القدرة على الاتفاق على من يتولى مهمة المقرر.

وأحرز تقدم متواضع نحو المعايير السبعة المحددة في قرار مجلس الأمن 2550 (2020). وافقت حكومتا السودان وجنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020 على جميع بعثات الرصد الجوي وبعثات الرصد البري المطلوبة، ونفذ معظمها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنحت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها حرية التنقل داخل المنطقة العازلة الآمنة المنزوعة السلاح. وباستثناء موقع الفريق 22، في أبو كوسا /ونكور، نشرت الأطراف مراقبين وطنيين للمشاركة في الأنشطة التنفيذية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وعلى الرغم من إنشاء موقع الفريق في أبو كوسا /ونكور ، فإن تشغيله لم يبدأ بعد، إذ يرفض جنوب السودان نشر مراقبين وطنيين بسبب وجود حركة التحرير الشعبية/الجيش المعارض السوداني في المنطقة.

وعقد اجتماع للجنة المخصصة لمنطقة 14 ميلا في الفترة من 16 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في قوك مشار. وأوصت اللجنة في تقريرها بأن يصدر قائد قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان الأوامر اللازمة لسحب وحداتها من داخل منطقة ال 14 ميلا. وأنجزت إعادة فتح ممرات عبور الحدود، بما في ذلك إعادة فتح معبر الميرم - أويل، الذي كان قد أغلق مؤقتا بسبب جائحة كوفيد-19. وهناك أربعة ممرات من الممرات العشرة مفتوحة وتؤدي وظائفها.

لقد تعطلت عملية نشر وحدات الشرطة المشكّلة المأذون بها من الصين وتنزانيا بسبب عدم إصدار تأشيرات دخول الوفد الرسمي التنزاني إلى السودان الذي يعتزم زيارة البعثة للقيام بأنشطة إلزامية ذات صلة، علاوة على رفض منح تصاريح السفر لوفد الصين الذي ينوي زيارة أبيي. ويتوقف نشر المفرزة المتقدمة التابعة لوحدة الشرطة المشكّلة الإثيوبية على الموافقة على منح التأشيرات وتصاريح المعدات المملوكة للوحدات. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 مُنحت تأشيرات سودانية لـ 31 شرطيا مما زاد العدد من 16 إلى 47 شرطيا. أما التأشيرات اللازمة لدخول 77 من أفراد الشرطة التي طُلب إصدارها في مذكرة شفوية وُجهت إلى الخرطوم فلا تزال في انتظار الموافقة عليها. وفي كانون الثاني/يناير 2021 وضعت السلطات السودانية سياسة جديدة تمنح بموجبها تأشيرات الإقامة لموظفي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة صلاحية محدودة، أي حتى 31 أيار/مايو 2021، وهي نهاية ولاية البعثة الحالية، مما يزيد الأمور تعقيدا.

وحتى 30 أيلول/سبتمبر كانت هناك 52 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19 في المجتمع المحلي، مع تسجيل حالتي وفاة مؤكدتين. وهناك خمس حالات إصابة مؤكدة بين أفراد القوة. وجميعها خالية من الأعراض من بينها ثلاث حالات لأفراد نظاميين، وحالتان بين المدنيين. وقد اتخذت جميع التدابير اللازمة لضمان التزام جميع الموظفين باستخدام التدابير الوقائية الشخصية من العدوى. ويسهم مرفق الحجر الصحي الذي يضم 220 سريرا ويخضع فيه الجنود القادمون للحجر الصحي قبل إيفادهم إلى مواقعهم في الوقاية من العدوى ومكافحتها ورصدها.

وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الحيوية في مجال الإنعاش إلى السكان الضعفاء في المنطقة على الرغم من تفشي الجائحة. ودمرت النيران جزئيا سوق أميت العام الذي يضم أكثر من 000 1 متجر وكشك و 360 مأوى للمعيشة في 8 شباط/فبراير 2021 و 1 نيسان/أبريل 2021، مما أسفر عن خسارة اقتصادية كبيرة. وعملت الوكالات الإنسانية والإنمائية بشكل وثيق مع السكان المحليين المعنيين لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل.

وفي الختام، ستواصل قيادة القوة العمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان لتيسير تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقاتهما السابقة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن المشاورات التي أجراها المبعوث الخاص للقرن الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا مع حكومات السودان وجنوب السودان وإثيوبيا لمناقشة استراتيجية خروج البعثة لم تسفر عن نتيجة حاسمة، كما تشير في رسالة الأمين العام المؤرخة 1 نيسان/أبريل، أود أن أؤكد أن جميع الأطراف لا تزال تسلّم بفائدة وأهمية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وأن البعثة كانت مفيدة أيضا في معالجة التوترات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية من خلال الحوار ومبادرات المصالحة على الرغم من القيود العملياتية التي تسببها الاختناقات الإدارية. وبالنظر إلى ما سبق ذكره، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لإعطاء الأطراف المجال لمناقشة الترتيبات المقبلة والطريق إلى الأمام.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي، بارفيه أونانغا – أنيانغا

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار 2046 (2012) بشأن المسائل الثنائية المعلقة بين السودان وجنوب السودان والنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي حين أصبحت معظم أعمالنا افتراضية، ما تزال الأوضاع الرهيبة في المنطقة بأسرها تؤثر على أناس حقيقيين. وأشكر مجلس الأمن على جهوده المتواصلة للمساعدة في التخفيف من تلك التحديات المتعددة الجوانب. وعلى غرار معظم بلدان المنطقة، ما تزال جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر على التطورات الصحية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان والسودان، وفاقمت الظروف المعيشية الهشة لمعظم السكان في كلا البلدين. وفي حين تسنى لي التفاعل شخصيا مع السلطات السودانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تفاعلي مع سلطات في جنوب السودان عن بعد بسبب التأثير الشديد لجائحة (كوفيد-19) على جنوب السودان. وعلى الرغم من محدودية الجهود في الوقت الحاضر، فإن بدء حملات التطعيم ضد الجائحة في كلا البلدين يعدّ تطورا جديرا بالترحيب.

لقد زرت السودان في الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس في إطار المشاورات مع حكومات السودان وجنوب السودان وإثيوبيا لمناقشة استراتيجية خروج قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عملا بالقرار 2550 (2020). وأثناء وجودي في الخرطوم، ناقشت أيضا العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان.

وأتفق مع تقييم وكيل الأمين العام لاكروا بأن السودان وجنوب السودان يواصلان تعميق علاقتهما، كما يتضح من زيارة وزيرة خارجية السودان، مريم الصادق المهدي، إلى جنوب السودان في 25 شباط/فبراير. وخلال تلك الزيارة الخارجية الأولى تقوم بها الوزيرة منذ توليها مهامها، اتفق البلدان على تشكيل آليات مشتركة لإعادة تنشيط اتفاقاتهما التجارية الحدودية. ويعني ذلك إعادة فتح ممرات تجارية لصالح اقتصاديهما، مما يتيح حرية تنقّل السلع والخدمات والأشخاص بين البلدين.

ولذلك، ما زلت آمل أن يواصل البلدان البناء على علاقاتهما المتحسنة. وأقام السودان وجنوب السودان تفاعلات ثنائية محدودة بينهما في إطار اتفاقات التعاون بينهما. وحتى الآن ما زال السودان وجنوب السودان يركزان على عملية الانتقال السياسي والديناميات الإقليمية المفاجئة على نطاق أوسع. وخلال زيارتي للخرطوم، أبلغتني السلطات السودانية بإعادة الالتزام بجميع الاتفاقات الثنائية لمعالجة المسائل المعلقة مع جنوب السودان بطريقة سلمية، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي. وشددت على ضرورة التوصل إلى حل لصالح الطرفين تكون فيه أبيي ”حدودا مرنة“ ومثالا على التعايش السلمي والتنمية والرخاء المشترك لمجتمعي دينكا نقوك والمسيرية.

وفي الوقت نفسه، هناك تباينات ملحوظة في نهجهما. فبينما يركز السودان على إنشاء الآليات المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق المبرم في 20 حزيران/يونيه 2011 بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة، أعرب المحاورون في جنوب السودان عن تفضيلهم للحل الذي اقترحه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع

المستوى المعني بالتنفيذ المعني بالوضع النهائي لأبيي الذي اعتمده رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في عام 2013. وحتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية، دعا جنوب السودان إلى مواصلة التعاون بين إدارة أبيي المعينة من قبل جوبا وإدارة المسيرية في المجلد الواقعة خارج منطقة أبيي، فضلا عن التعاون بين الإدارتين فيما يتعلق بحقوق الرعي للمسيرية وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ويواصل جنوب السودان أيضا السعي إلى المساءلة عن مقتل سلطان دينكا نقوك في أبيي، مكررا دعوته إلى إصدار تقرير التحقيق الذي أجراه الاتحاد الأفريقي في الحادث. وخلال تفاعلي مع الاتحاد الأفريقي في 16 آذار/مارس بشأن هذه المسألة، تم التأكيد لي بأن الاتحاد الأفريقي سيسلم نسخا من تقرير التحقيق إلى سفيري البلدين في أديس أبابا بعد انتخاب وتنصيب شاغلي المناصب الجديدة.

ومما لا شك فيه أنه يمكن أن يكون للديناميات الإقليمية الحالية في القرن الأفريقي، ولا سيما العلاقات المتوترة بين حكومتي إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير ومنطقة الفشقة الحدودية، تأثير مباشر على تشكيل القوة. وتقدم رسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن – شخصكم يا سيدي الرئيس – تفاصيل عن هذه الحالة المتطورة.

وأحث الحكومتين على التوصل إلى حل سريع وسلمي لهذه المنازعات. وسيكون لهذه النتيجة أثر إيجابي على الحفاظ على دور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تعزيز أمن واستقرار أبيي والمنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان.

وفيما يتعلق بحل النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، يسرني أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم كبير بتوقيع رئيس المجلس السيادي للسودان، الفريق عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان، والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، على إعلان مبادئ في جوبا، في 28 آذار/مارس. وينص إعلان المبادئ على إقامة دولة اتحادية مدنية وديمقراطية تكفل فيها حرية الدين والمعتقد والممارسات والعبادة، وعلى عملية تكامل وتوحيد للقوات بهدف إنشاء جيش وطني واحد، وهو ما يجب أن يكتمل بنهاية الفترة الانتقالية. وهذه المبادئ التوجيهية، إلى جانب الإعلان المشترك الأول للمبادئ الذي وقعه رئيس الوزراء حمدوك وعبد العزيز الحلو في 3 أيلول/سبتمبر، ستمهد الطريق لإجراء مفاوضات رسمية وشاملة بين الحكومة الانتقالية وفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال بقيادة الحلو، والمقرر إجراؤها في جوبا في 25 أيار/مايو.

وأود أن أبرز هنا أن هذا التقدم الهام قد تحقق بمساعدة الوساطة التي قامت بها حكومة جنوب السودان والتزام الأطراف بالتوصل إلى حل سياسي. وبناء على توقيع اتفاق جوبا للسلام بين حكومة السودان وتحالف الجبهة الثورية السودانية وجيش تحرير السودان، فصيل ميني ميناوي في تشرين الأول/أكتوبر، واصلت جوبا تقديم الدعم، وفي معظم الحالات، التوسط بين السودان وحركاته المسلحة المتبقية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل يمكن أن يساعد في إنهاء النزاعات المسلحة المتعددة في السودان. ووعد الرئيس سلفا كير، الذي شهد توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة السودانية وعبد العزيز الحلو، بالعمل بلا كلل لإقناع عبد الواحد نور، قائد جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بالانضمام إلى عملية السلام.

وفي غضون ذلك، أجرى الرئيس كير مناقشات بشأن عملية السلام السودانية بشكل منفصل مع عبد الواحد نور في 19 آذار/مارس، ومع عبد العزيز الحلو في 26 آذار/مارس. وفي حين أحرز تقدم بالفعل على مسار التفاوض بين عبد العزيز الحلو وحكومة السودان بعد اجتماعهما في جوبا في 3 آذار/مارس،

تمسك نور، على النقيض من ذلك، بموقفه بأنه لن ينضم إلى عملية السلام إلا بعد عودة الأمن والاستقرار إلى دارفور. غير أن نور حض الرئيس كير على تسهيل عملية الحوار بين السودانيين التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان.

وينبغي، قدر الإمكان، حماية التقدم المحرز حتى الآن في حل النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وتحسين العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان من المخاطر المرتبطة بتدهور البيئة الإقليمية. وسيواصل مكتبي العمل مع سلطات البلدين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حسب الاقتضاء، من أجل تشجيعهما على نزع فتيل التوترات الإقليمية، والنهوض بتنفيذ جميع اتفاقات التعاون، وتوطيد تحسين علاقاتهما الثنائية.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشـــكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما وأرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان وإثيوبيا.

إن الحالة في أبيي مستقرة عموما في الوقت الحاضر بفضل جهود السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أحرز كل من السودان وجنوب السودان تقدما في عمليتيهما السياسيتين المحليتين، مما أوجد مناخا مواتيا للتسوية السياسية لمسألة أبيي.

وفيما يتعلق بالإحاطتين، أود أن أبرز ما يلي:

أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. ويجب أن يقود السودان وجنوب السودان الجهود الرامية إلى حل مسألة أبيي وأن يستثمرا المزيد في هذا الصدد ونأمل أن يحرزا تقدما سريعا في إنشاء مؤسسة مشتركة. وتؤيد الصين جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. والتعايش السلمي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية ضروري للحفاظ على الاستقرار في أبيي وتسوية وضعها النهائي. ومن الضروري حماية حقوق ومصالح القبيلتين وتشجيع الحوار، وفقا للتقاليد التاريخية، والاتفاقات المبرمة بين البلدين ورغبة القبيلتين.

ثانيا، إن المعونة الإنسانية والتنمية أساس حل الأزمة الراهنة. تعاني أبيي من ضعف البنية التحتية، وظروف معيشية قاسية، وتشريد السكان بعشرات الآلاف، وفجوات هائلة في الاحتياجات الإنسانية – والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة موجهة للمساعدة في تعزيز بناء القدرات الصحية والتعليمية المحلية، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، ومساعدة السكان المحليين على مكافحة الجائحة بفعالية.

ثالثا، إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عامل هام لتحقيق السلام والاستقرار في أبيي. وتأمل الصين أن تكثف حكومتا السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشاورات، وتحل الخلافات بشأن تخفيض حجم القوة، وتواصل الاستفادة الكاملة من الدور الإيجابي للأمم المتحدة. تواجه القوة مخاطر أمنية كبيرة، والإجلاء الطبي هو الحلقة الأضعف. وينبغي أن توفر كل من الدول الأعضاء والأمانة العامة الموارد الكافية لتعزيز بناء القدرات الطبية للبعثة، ويتوقع من حكومتي السودان وجنوب السودان أن توفرا التسهيلات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أنضم أيضا إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطتين على آرائهما الثاقبة.

ترحب إستونيا ترحيبا حارا بالتقارب المستمر بين السودان وجنوب السودان. ونسلم بأن التحولات السياسية في كلا البلدين لا تزال تتطلب قدرا كبيرا من اهتمام الحكومتين المعنيتين. ومع ذلك، نحث الطرفين أيضا على استخدام علاقاتهما المعززة حديثا لتيسير إحراز تقدم نحو حل مسألة أبيي. وهذا أمر هام بصفة خاصة نظرا للتوترات المتزايدة في منطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا.

وتعتقد إستونيا أنه لا بديل عن عملية سياسية مجدية بين الطرفين. ولذلك نرحب بجميع الخطوات المتخذة في ذلك الاتجاه، وندعو السودان وجنوب السودان إلى مواصلة بناء عملية سياسية مجدية تؤدي إلى تنفيذ الترتيبات الأمنية والإدارية التي يمكن أن يتفق عليها الجانبان. ويمكن مساعدة العملية السياسية إلى حد كبير بتعيين نائب مدني لرئيس البعثة، وندعو الطرفين إلى المساعدة على جعل ذلك حقيقة واقعة. وندعو أيضا الأطراف الإقليمية إلى إشراك الأطراف بنشاط في مسألة أبيي، لأن دعمها حاسم لإحراز تقدم بشأن تلك المسألة.

ويساورنا القلق إزاء العنف والإجرام، والاتجاه الأخير للهجمات على قوات الأمم المتحدة والمتعاقدين معها، فضلا عن عرقلة ونهب القوافل الإنسانية. ويتطلب هذا الاتجاه المقلق اتخاذ إجراءات حاسمة. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي إلى، أولا، التعجيل بنشر عنصر الشرطة؛ ثانيا، إجراء تحقيقات مشتركة في حوادث العنف المميتة بغرض تقديم مرتكبيها إلى العدالة؛ وثالثا، نشر أصحاب الخبرة في مجال حقوق الإنسان ضمن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك تعزيز القدرات في مجال حماية الطفل. وفي حين جرى توجيه تلك النداءات مرارا وتكرارا في المجلس، فلم يتحقق للأسف تقدم يذكر، ونحث الأطراف المعنية على الاستجابة لتلك النداءات.

وتؤيد إستونيا تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للأشهر الستة المقبلة. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن امتناننا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على مساهماتها القيمة. بيد أننا نحتاج، إذ نمضي قدماً، إلى مناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون مفيدة بأكبر قدر بالنظر إلى الحقائق الراهنة التي تكتنف مسألة أبيي. ونشير إلى أن مشاورات الأمين العام بشأن الخروج المقبل للقوة لم تكن حاسمة، ومع ذلك نحتاج إلى مواصلة عملنا لإيجاد أرضية مشتركة بشأن تلك المسألة.

وفي الختام، يستحق شعب أبيي ما هو أفضل من الوضع الراهن. لذلك فإننا ندعو الطرفين إلى الاستفادة من تحسن علاقتهما من أجل الدفع قدماً نحو إحراز تقدم بشأن مسألة أبيي. كما نواصل الدعوة إلى إزالة أي عوائق تعترض تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة. وأخيراً، أود أن أشدد على أهمية الحوار والتعاون في حل مسألة أبيي، فضلاً عن تخفيف حدة التوترات في المنطقة الأوسع نطاقاً.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد جان – بيير لاكروا والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان وإثيوبيا هنا اليوم.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أربع نقاط:

أولاً، لا شيء من المرجح أن يؤدي إلى تغيير في ولاية أو تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي سوى التوصل إلى حل للوضع النهائي لأبيي، وهو أمر مقبول لجميع الأطراف ومستدام في آن واحد. إننا ندرك التحديات التي تواجهها جميع الأطراف. ولكن الوضع الراهن يقوم على توازن هش للغاية؛ والاعتماد على الحفاظ عليه رهان محفوف بالمخاطر.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقارب بين السودان وجنوب السودان، ونأمل أن يؤدي إلى إحراز تقدم. وندعو الاتحاد الأفريقي إلى دفع الطرفين في هذا الاتجاه من خلال جهود الوساطة السياسية التي يبذلها. ونرحب بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لمواصلة الحوار المفتوح بين القبائل وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع.

ومع ذلك، تأسف فرنسا لعدم إحراز تقدم في العملية السياسية. فعلى الرغم من اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر، لا تزال نفس المسائل دون حل. ويحول غياب هيئة إدارة محلية دون حل المنازعات، كما أن عدم تعاون الأطراف يعوق عمل القوة الأمنية.

والتدابير المتوقعة من الأطراف معروفة جيداً، وسيكون التقدم تدبيراً هاماً لبناء الثقة. فمن الضروري استئناف الحوار على الصعيد المحلي لمعالجة المسائل المتصلة بالأمن والتحرك نحو إنشاء إدارات مشتركة في المنطقة. يشمل ذلك على وجه التحديد إجراء تحقيقات مشتركة في أعمال العنف التي وقعت في نايناي وكولوم في كانون الثاني/يناير 2020. ومن المتوخى تشغيل مطار أتوني وإصدار تأشيرات لنشر وحدات الشرطة ووصول نائب رئيس البعثة وتعزيز الخبرة في مجال حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن تدهور الحالة الإنسانية في جنوب السودان، حيث بلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوى له على الإطلاق، وفي إثيوبيا، يشكل مصدر قلق كبير. ومن الضروري ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون. ولا يسعنا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أنه يجب احترام كل الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني من قبل الأطراف كافة. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التي اعتمدت في آذار/مارس الماضي.

وأخيراً، أود أن أؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل للمبعوث الخاص للقرن الأفريقي في هذا الوقت غير المسبوق في المنطقة، الذي يتناول مسألة أبيي وعملية السلام في دارفور وجنوب السودان والنزاع في تيغراي. إن الحوار والتعاون الإقليمي ضروريان أكثر من أي وقت مضى للتغلب على هذه التحديات. ونؤيد جهود المبعوث الخاص والأمين العام لتعزيز الحوار والتعاون، بدعم من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء المعنيين.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم والمنسق السياسي للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهالي

في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد جان- بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، على إحاطتيهما بشأن التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2046 (2012).

وخلال فترة ولايتنا السابقة في المجلس في عام 2011، شاركت الهند عن كثب في الجهود التي أنشأت القوة في حزيران/يونيه 2011. ومن دواعي القلق أن وضع أبيي لا يزال غير مستقر. لا يزال الحل السلمي للوضع النهائي لأبيي، وفقاً لاتفاق السلام الشامل، أساسياً لتحقيق السلام الدائم بين البلدين.

وقد أحرز بعض التقدم في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك استمرار التقارب بين السودان وجنوب السودان، وهو ما نرحب به. إن الدور الذي يؤديه جنوب السودان في اتفاقات جوبا له أثر إيجابي. وقد واصل الاتحاد الأفريقي أيضاً جهود الوساطة وقدم الدعم للطرفين لاستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ومن التطورات الإيجابية البارزة الأخرى توقيع بروتوكول بشأن استئناف إنتاج النفط في حقلي الوحدة وتوما الجنوبي النفطيين في جنوب السودان، وعقد هيئات مشتركة تتعلق بإدارة الحدود، بما في ذلك الآلية السياسية والأمنية المشتركة.

كما ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة أبيي هادئة نسبياً. وقد استجابت قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية، على الرغم من توتر العلاقات بينهما، لجهود القوة لاستئناف عملية السلام الشعبية المجتمعية. وعلينا أن ندرك أن هذه التطورات الجديرة بالترحيب قد حدثت وسط تحديات مرض فيروس كورونا. وعلينا أن نشجع كلا الجانبين على مواصلة الجهود في الأشهر المقبلة. وينبغي أن تركز هذه الجهود على عقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في وقت مبكر وتعزيز الحوار بين الطوائف، وهو أمر أساسي لعملية السلام في أبيي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن الهجمات على قوات القوة المؤقتة وقوافل برنامج الأغذية العالمي، فضلاً عن تزايد حوادث العنف بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، مسائل مثيرة للقلق. ويجب على البعثة أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان سلامة حفظة السلام.

ولا تزال الحالة الإنسانية في منطقة أبيي صعبة، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونقدر جهود القوة والوكالات الإنسانية. وقد اضطلعت القوة بمهام تتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بطريقة جديرة بالثناء، رغم التحديات التشغيلية. ونرحب أيضاً بالمبادرات التكنولوجية المبتكرة لتحسين أداء البعثة.

وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية المتعلقة بالبعثة، فإن تيسير منح تأشيرات الدخول لأفراد الشرطة في وقت مبكر والاتفاق على نائب مدني لرئيس البعثة سيؤثر تأثيراً إيجابياً على عمليات البعثة. وكذلك ترقية مهبط أتوني للطائرات. وهذه مسائل معلقة منذ أمد بعيد وتحتاج إلى حل سريع.

وقد أحطنا علماً بعدم وجود توافق في الآراء في تقرير الأمين العام "السحب التدريجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي" (S/2021/383) بعد مشاورات إقليمية مكثفة مع السودان وجنوب السودان

وإثيوبيا. ونتفق مع تقييم الأمين العام بأنه ينبغي، في انتظار التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة، تأجيل اتخاذ قرار نهائي في الوقت الحاضر.

في الختام، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أن الهند ترتبط بعلاقات ودية ومفيدة بصورة متبادلة مع كل من السودان وجنوب السودان منذ عهد بعيد. ونحن نساهم في تنمية البلدين عن طريق المساعدة الثنائية ومن خلال تنفيذ مشاريع في قطاعات مثل الطاقة والنقل والزراعة. وحظيت برامجنا لبناء القدرات والتدريب والمنح الدراسية بتقدير عميق من كلا البلدين. ونحن على ثقة بأن البلدين كليهما سينجحان في حل جميع المسائل المعلقة وسيواصلان الظهور بقوة أكبر بوصفهما من أهم قصص النجاح في مجال التنمية في أفريقيا. وستواصل الهند، بوصفها شريكا قديما، دعم جوبا والخرطوم في هذه المسيرة.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكركما، وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطتيكما في هذا الصباح.

ترحب أيرلندا باستمرار التحسن في العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان. وكان إسهام جنوب السودان في إبرام اتفاق جوبا للسلام نقطة مضيئة طيبة في الآونة الأخيرة خلال فترة مضطربة في المنطقة، وهو دليل أيضا على كيف أن العلاقات الجيدة بين جنوب السودان والسودان يمكن أن تسهم في إحلال السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي.

وأرحب كثيرا بحضور ممثلي البلدين في هذه الجلسة معنا اليوم. وأود أيضا أن أرحب بالسفير تاي أتسكي سيلاسي أمدي، ممثل إثيوبيا، بيننا.

غير أن ثمة حاجة الآن لأن يكون هذا التقدم محسوسا في أبيي. ويجب أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لكلا الطرفين في ضمان حماية وأمن سكان أبيي وحصولهم على الخدمات العامة الأساسية. والمشاركة السياسية في إنشاء مؤسسات مؤقتة مشتركة، مثل شرطة أبيي، أمر بالغ الأهمية.

ونشعر بالقلق إزاء حوادث العنف على المستوى المحلي وتعطيل المساعدات الإنسانية، وهو ما أشار إليه وكيل الأمين العام لاكروا صباح اليوم. ولكن كانت هناك علامات إيجابية. وتدل مشاركة قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في مؤتمر السلام المعقود في شباط/فبراير 2021 على إمكانية إحراز بعض التقدم على أرض الواقع.

ونرحب بشدة بمشاركة نساء من كلا الجانبين في منتدى أويل. لقد كان مشهدا مؤثرا أن نراهن يتجاوزن الخطوط القبلية من أجل الوقوف معا للتنديد بالعنف والدعوة إلى السلام. وكما يعلم من لديهم خبرة في بناء السلام، فإن السلام عملية وليست لحظة. ولن أملّ أبدا من القول بأن مشاركة المرأة أساسية وحاسمة. وأعتقد أيضا أن التزامات القبيلتين بمواصلة التعاون بشأن كفالة أن يتم الترحال الرعوي بصورة سلمية مهمة جدا.

وفي سياق تحسين العلاقات الثنائية، من المؤسف أننا لم نشهد مشاركة أقوى في الهياكل والآليات المشتركة. فهذه الخطوات أساسية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي وتعليم الحدود. ومن شأن اتخاذ خطوات، مثل عقد اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي وتشكيل فريق مشترك للتحقيق في الهجمات التي وقعت في نايناي وكولوم في كانون الثاني/يناير 2020، أن يساعد في ذلك.

ونشكر إثيوبيا على مساهمتها في بعثة حفظ السلام. وبطبيعة الحال، لا يمكننا ببساطة أن ننظر إلى الحالة في أبيي في فراغ. إن العلاقات بين إثيوبيا والسودان تمر بلحظة حساسة. وندعو إلى الهدوء وضبط النفس ونحث إثيوبيا والسودان على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار.

وكما أشار الأمين العام، فإن الحالة الأمنية في أبيي متوترة ولا يمكن التنبؤ بها. والتقارير عن العنف القبلي مثيرة للقلق. وفي هذا السياق، فإن أي تحول كبير في تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لن يكون في مصلحة سكان أبيي أو استقرار المنطقة.

وكما هو الحال دائما، فإن دور المنطقة بالغ الأهمية في أبيي، بنفس قدر أهميته فيما يتعلق بحدود الفشقة وفي النزاعات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير وفي غير ذلك من الأماكن. والبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن الحالة في أبيي جدير بالترحيب. وسيكون تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى النهوض بالوساطة السياسية أمرا بالغ الأهمية.

وتكرر أيرلندا النداءات الرئيسية الثلاثة للأمين العام. أولا، ندعو إلى تعيين نائب مدني لرئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة. وثانيا، ندعو السودان إلى منح طلبات التأشيرة المعلقة لأفراد شرطة الأمم المتحدة؛ ويعمل حاليا عنصر الشرطة التابع للبعثة بنسبة تقل عن 8 في المائة من قوامه المأذون به. وبينما يمثل منح بعض التأشيرات مؤخرا أمرا جديرا بالترحيب، إلا أن إنشاء قوة الشرطة المشتركة سيتطلب منح المزيد من التأشيرات. وثالثا، ندعو إلى تشغيل مهبط طائرات أتوني، البالغ الأهمية لعمليات الإجلاء الطبي. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بنشر مزيد من الخبراء في مجال حقوق الإنسان ضمن البعثة.

أخيرا، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة إيجاد حل أطول أجلا وأكثر استدامة في أبيي، وندعو جميع الأطراف إلى السعي إلى مواصلة تحقيق ذلك. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة على العمل الذي تقوم به في ظروف بالغة الصعوبة ونؤيد تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

يشـــرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضـــاء في مجلس الأمن – وهي، تونس وكينيا والنيجر – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1).

نعرب عن امتنـاننـا للأمين العـام على تقريره عن الحـالـة في أبيي وكـذلـك على خيـارات الخفض التدريجي لقوام قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (S/2021/383). كما نشـكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخـاص للأمين العـام للقرن الأفريقي، الســـيـد بـارفيـه أونـانغـا – أنيـانغـا، على إحاطتيهما. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بمشاركة جنوب السودان والسودان وإثيوبيا في جلسة الإحاطة هذه.

تشيد مجموعة 3+1 بالجهود المتواصلة للاتحاد الأفريقي والدول المجاورة والقادة وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمبعوث الخاص للقرن الأفريقي في النهوض بمساعي تحقيق السلام والأمن في أبيي.

ونشـيد بأفراد القوة الأمنية المؤقتة الذين يواصـــلون تنفيذ ولاية البعثة بأمانة في توفير الأمن وكفالة الهجرة السلمية في جميع أنحاء منطقة أبيي ودعم جهود السلام بين القبائل وتيسير الاستقرار والمصالحة في منطقة أبيي. والواقع أن القوة الأمنية والآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها تشـكلان ركيزة للاسـتقرار على طول الحدود بين جنوب السودان والسودان.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء القوة الأمنية وتوقيع الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشـعبية لتحرير السـودان بشـأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. وتمر 16 ســنة أيضـــا على إبرام اتفاق الســـلام الشـــامل بين حكومة جمهورية الســـودان والحركة الشـــعبية لتحرير السـودان/الجيش الشـعبي لتحرير السـودان في عام 2005. بيد أنه لا يزال يتعين اليوم إحراز مزيد من التقدم نحو تحديد الوضـــع النهائي لأبيي. وعلى وجه الخصـوص، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في العملية السياسية، مثل تنفيذ التدابير المؤقتة التي اتفق عليها الطرفان في حزيران/يونيه 2011.

ولا يزال إنشاء معظم المؤسسات الإدارية المؤقتة في أبيي عملا جاريا، مما يترك الجزء الأكبر من المسؤولية عن الإدارة الوظيفية للمنطقة، بما في ذلك حفظ القانون والنظام، لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة.

وفي ظل عدم تحديد الوضـــع النهائي لأبيي حتى الآن، لا تزال آمال الأطفال والنســـاء والشـــباب والرجال في المنطقة في مســتقبل ســلمي وآمن تراوح مكانها. غير أنه لم يضـــع كل شـــيء. وبالتالي، فإن مجموعة 3+1 تؤكد النقاط الخمس التالية بشأن سبل المضي قدما.

أولا، نرحب بتحســن العلاقات بين الســودان وجنوب الســودان وجهودهما في تيســير ودعم جهود الســلام في كل منهما. ونحث البلدين على الاسـتفادة من هذه العلاقات لاتخاذ خطوات ملموســة نحو التنفيذ الكامل والعاجل للعمليات السـياسـية المتبقية في تحديد الوضـع النهائي لأبيي، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى حدود مرنة والنهوض بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للقبائل في أبيي.

ثانيا، ينبغي للبلدين تجنب اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تقوض الأمن والاســـتقرار السياسـي في أبيي. وينبغي للطرفين أن يشـاركا بصـورة بناءة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وينبغي للطرفين كذلك أن ينفذا بإخلاص قرارات هذه الآليات وغيرها من الآليات ذات الصلة.

ثالثا، يجب أن تظل سلامة وأمن سكان أبيي أولوية. وينبغي في هذا الصدد أن تسترشد أي قرارات مقبلة بشـــأن خيارات تخفيض قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بآراء الطرفين وأن تكون قائمة على الشـروط، بما في ذلك تحديد الوضــع النهائي لأبيي. غير أننا نشـدد على أن الحل المسـتدام يكمن في نهاية المطاف أساسا في التحديد العاجل للوضع النهائي لأبيي، على النحو الذي اتفق عليه البلدان الشقيقان.

رابعا، نشـــيد بالقادة المحليين في أبيي الذين أظهروا التزامهم بتعزيز مشـــاركة المرأة في عمليات السـلام المحلية، بما في ذلك في المجال المدني. ونشـدد على ضـرورة تعزيز دور المرأة في صـنـع القرار، بما في ذلك في المناصب القيادية على جميع المستويات.

خامسـا، ينبغي لمجلس الأمن والشـركاء الدوليين أن يواصـلوا تقديم الدعم للسـودان وجنوب السـودان بطريقة تسـهم إسـهاما مجديا ومسـتداما في حل مسـائل أبيي. ونحث الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد على مواصلة تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي المطلوب، فضـلا عن المساعدة التقنية التي ستساعد الطرفين على تنفيذ الاتفـاق الإطـاري القـائم. وتـدعو مجموعـة 3+1 كـذلـك إلى تعزيز الجهود الـدوليـة لبنـاء القدرات، فضـلا عن تعزيز المشاريع الرامية إلى تحسين حياة القبائل في أبيي وسبل عيشها.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن كينيا والنيجر وتونس وســانت فنســنت وجزر غرينادين تقف مع القبائل في منطقة أبيي في حلمها بأن تصبح أبيي واحة للسلام والاستقرار وجسرا بين شعب السودان وجنوب السودان عاجلا وليس آجلا. ونحن على استعداد لدعم البلدين الشقيقين في هذا المسعى.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أولا وقبل كل شـــيء، نشـــكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما.

إن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لحل الحالة في أبيي. ونعرب عن تقديرنا لجهود التواصل التي يبذلها الطرفان، بما في ذلك الزيارة الأخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية الســودانية، مريم الصـــادق المهدي، إلى جوبا في أول زيارة لها إلى الخارج بعد توليها مهام منصـــبها. ونأمل أن تترجم هذه الجهود إلى تقدم ملموس في وضع ترتيبات إدارية وأمنية مؤقتة وحل سياسي لمركز أبيي.

ومن المسائل الرئيسية في حل النزاع تعزيز الحوار بين القبائل. وللأسف، لم يحرز تقدم في الحوار على الرغم من الاجتماعات التي عقدت بين قبيلتي المســيرية ودينكا نقوك في الأشـــهر الأخيرة. وندعو إلى مضاعفة الجهود لإحراز تقدم بشأن المسائل الخلافية، مثل حقوق الترحال الرعوي.

ويساور المكسيك القلق إزاء تدهور الأوضـاع الأمنية في منطقة أبيي، فقد تضـاعفت الجريمة في الفترة المشمولة بالتقرير ولا توجد دائرة شرطة. ويثير التحدي الإنساني الذي تمثله هذه الحالة بالغ القلق. ومن الأمثلة على ذلك الحادث الذي منعت فيه 49 شـــاحنة من شـــاحنات برنامج الأغذية العالمي كانت تحمل إمدادات إنسانية في طريقها إلى بلدة أبيي من الوصول. ومن المؤسف أنه على الرغم من أنه قد أذن بتحرك القافلة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، فإن الظروف التي تسمح بوصول المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ليست متوفرة. وندعو الطرفين إلى كفالة هذا الوصول على وجه السرعة.

فهذا الدعم بالغ الأهمية لأكثر من 000 220 شخص، لأن إمكانية الحصول على أبسط الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي والتعليم والحماية محدودة للغاية، كما أن حالات النقص تضاعفت بسبب الجائحة. ونشـيد بعمل الأمم المتحدة، بالتنسـيق مع المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، للتصـدي للتحديات الإنسـانية الرئيسـية، بما في ذلك حماية النسـاء والأطفال وإعادة تنشـيط مجموعة الحماية العالمية ومجموعاتها الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل والإجراءات المتعلقة بالألغام.

ومما لا شك فيه أنه سيتم تعزيز التقدم في حماية الفئات الأكثر ضعفا من خلال العمل والمبادرات على المسـتوى القبلي. ونرحب في هذا الصـدد، بقرار سـلطات دينكا نغوك المحلية دعم احتياجات وأولويات المرأة في المجتمع بنقل سوق مول مول، حيث كثيرا ما أبلغ عن العنف الجنسي في المنطقة المجاورة.

ومن الضـروري كذلك مواصلة ومضـاعفة الجهود على المستوى القبلي لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار وعمليات السلام المحلية، علاوة على إنشاء مناصب لجعل المسائل الجنسانية أكثر وضـوحا، مثل تعيين مستشارة للشؤون الجنسانية في إدارة أبيي الجنوبية وزيادة المشاركة من امرأة إلى خمس نساء في الجولة الأخيرة من حوار أويل للسلام، الذي شـاركت فيه امرأتان من قبيلة المسـيرية وثلاث من دينكا نغوك. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء النسـاء الخمس اتخذن موقفا موحدا في إطار الحوار، رغم الانقسـامات القبلية. وتعيد المكسيك التأكيد على أن دور المرأة في عمليات السلام أساسي.

إن النتيجة الطبيعية لأبيي التي لا يمكن إنكارها هي التوصل إلى حل سلمي مقبول للطرفين لمسألة الوضع من خلال الحوار السياسي. وعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي أساسي في هذا الصدد، وتعيد المكسيك تأكيد دعمها الكامل للقوة في الوفاء بولايتها وللاتحاد الأفريقي وكذلك للدور الحاسم الذي يقوم به فريق التنفيذ الرفيع المســـتوى التابع للاتحاد الأفريقي والآلية المشـــتركة لرصـــد الحدود والتحقق منها وللمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص في تعزيز الحوار. ونعيد تأكيد أهمية تعيين رئيس مدني للبعثة في أقرب وقت ممكن، وندعو الطرفين إلى تقديم الدعم الكامل لعمل القوة وتيسيره إداريا.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

إننا نعتقد أن من المهم أن نبدأ بتذكير أنفسنا بأن أبيي منطقة متنازع عليها ذات ماض مضطرب للغاية. وفي ضوء ذلك، فإن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بولايتها القوية والواضحة، ضرورية إلى أن يتفق الطرفان – السودان وجنوب السودان – على جميع المسائل المعلقة. ويجب أن يراعي الحل المستدام أيضا آراء السكان المحليين.

وبإمكان أبيي أن تبرز النهوض بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان مؤخرا، التي اتسمت بزيادة التجارة والتنمية والتعايش السلمي، وباتفاق جوبا للسلام، على وجه التحديد. غير أن هذه التطورات الإيجابية لا تتجسد للأسف في الحالة في الميدان في أبيي، إذ نرى استمرار التوترات بين نقوك دينكا والمسيرية. وهناك أيضا احتمال أن يكون للتوترات بين إثيوبيا والسودان آثار سلبية على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبالتالي على الحالة الأمنية في أبيي وخارجها.

واقتران إمكانية نشوب النزاع في أبيي باحتمال حدوث فراغ أمني بسبب خروج مفاجئ للقوات الإثيوبية، يثير قلقنا البالغ. ولذلك، من المناسب أن نعيد تأكيد التزامنا تجاه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في هذا الوقت الحرج. ولا شك في أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تقوم بدور لا يقدر بثمن في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في أبيي. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في بناء الحوار والثقة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية.

ويبدو أن إشراك المرأة في هذه الجهود كان فعالا بشكل خاص، كما اتضح في الاجتماع الذي عقد في أويل في شباط/فبراير من هذا العام، حيث تمكنت نساء القبيلتين من إيجاد أرضية مشتركة، على الرغم من فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق رسمي. ونشجع بقوة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على المشاركة المستمرة في دعم مبادرات السلام التي تقودها النساء في أبيي.

ولكي تتمكن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من الوفاء بولايتها بفعالية، من الأهمية بمكان إصدار التأشيرات المعلقة لوحدات الشرطة المشكلة وتشغيل مهبط أنتوني للطائرات والموافقة على نشر نائب مدني لرئيس البعثة. ونحث أيضا السلطات السودانية وسلطات جنوب السودان على السماح بنشر خبراء في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تنفيذ الآليات المشتركة – كما نص على ذلك اتفاق حزيران/يونيه 2011 – أمر هام، إذ أنه سيعزز التعاون وبناء الثقة بين القبائل في الميدان. وندعو الأطراف بصفة خاصة إلى تنظيم اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي دون إبطاء.

وثمة خطوة هامة أخرى هي أن يرشح جنوب السودان أفراده للعمل في دائرة الشرطة المشتركة. إن حماية المدنيين وسيادة القانون أساس التنمية السلمية. ومما لا شك فيه أن الناس الذين يعيشون في أبيي يستحقون حلا مستداما. ومفتاح هذا الحل بيد الحكومتين في الخرطوم وجوبا.

ولا يمكن إيجاد حل طويل الأجل ومستدام لوضع أبيي بدون الإرادة السياسية والشجاعة من الأطراف. وينبغي لقادة السودان وجنوب السودان أن يغتنموا الفرصة التي تتيحها علاقاتهم الوثيقة والودية لصياغة اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر وكيل الأمين العام جان- بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الموضوعيتين.

ويساورنا القلق إزاء التقييم الوارد في تقرير الأمين العام الأخير بأن الحالة الأمنية في أبيي لا تزال "متوترة ومتقلبة" (S/2021/383، الفقرة 7). ويؤكد استمرار الخلاف الطائفي ووجود الجماعات المسلحة والحالة الإجرامية الخطيرة والحوادث التي وقعت في السوق المشتركة في أميت وعلى طول ما يسمى طريق الإمداد الرئيسي أن أفراد الخوذ الزرق مطلوبين بشدة في هذه المنطقة.

ويتعين على الجانبين بذل جهود مشتركة لتعزيز التسوية فيما بين السودانيين، والتي ينبغي أن تحدد الوضع النهائي لأبيي. ويسرنا أن نرى أن العلاقات الثنائية بين الخرطوم وجوبا مستمرة في التحسن. وقيام جنوب السودان بدور الوسيط عندما وقعت حكومة السودان والمعارضة على اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 يثبت فعالية مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". ونأمل أن يسترشد الجانبان بهذا المبدأ عند تناول مسألة أبيي. ومن الواضح أن بعض الشروط الأساسية لتسويتها بنجاح موجودة. وندعو الخرطوم وجوبا إلى الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي لتحقيق التقدم على هذا المسار. ونتوقع من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أن يواصل اتصالاته في هذا الصدد مع الأطراف السودانية.

ونولي أهمية كبيرة لنشاط قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على علاقات بناءة بين القبائل في الميدان وتعزيز المصالحة الوطنية. لقد أتاح الدعم الذي قدمته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عقد الاجتماع الثالث لشيوخ القبائل في كانون الأول/ديسمبر 2020 ومؤتمر أويل للسلام في جنوب السودان في شباط/فبراير 2021، الذي ضم ممثلين عن قبيلتي نقوك دينكا والمسيرية. وهذا يأمر يدعو إلى التفاؤل. ويجب أن نواصل السعي إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، لا سيما في إطار المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالترحال الرعوي .

ونرى أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جزء لا يتجزأ من نظام منع وقوع الحوادث بين الطرفين. ونعتقد أيضا أن دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها هو مفتاح الهيكل الأمني. وقد لاحظنا أن الأمين العام، في تقريره الأخير (S/2021/383)، يسلط الضوء على النتائج المعتدلة إلى حد ما التي حققتها الآلية في تحقيق نقاطها المرجعية. ونعتقد أن السبب في ذلك، إلى حد كبير، هو القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا. بيد أنه تم إحراز بعض التقدم في الواقع، إذ وافقت الخرطوم وجوبا على الدوريات الجوية والبرية المطلوبة، وعقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة اجتماعا، والممرات الحدودية الأربعة تؤدي وظائفها. ولا شك في أن العمل على تحقيق النقاط المرجعية يجب أن يستمر.

ونشكر الأمين العام على عقد مشاورات مع الأطراف المعنية، استرعي انتباه مجلس الأمن إلى نتائجها في رسالته المؤرخة 1 نيسان/أبريل (S/2021/322). ونفهم أنه من المستحيل على ما يبدو في هذه المرحلة وضع أي خطط واقعية الخفض التدريجي للقوة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن السودان وجنوب

الســودان وإثيوبيا قد أعربوا عموما عن تأييدهم للإبقاء على الخوذ الزرق في أبيي. والخطوة المنطقية الوحيدة في هذه الحالة هي تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ، بما في ذلك دعم الآلية المشـــتركة لرصــد الحدود والتحقق منها. ونفترض أن مقترحات الأمانة العامة بشــأن العنصــر المدني للبعثة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب آراء الخرطوم وجوبا، كما هو مطلوب بموجب المبادئ الأســـاســـية لحفظ السلام.

المرفق الثاني عشر

بيان بعثة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطتين على معلوماتهما المستكملة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية في أبيي، ترحب المملكة المتحدة باستمرار التحسن في العلاقات الثنائية بين حكومتي السودان وجنوب السودان، وهو ما تدل عليه الزيارة الرسمية الأولى التي قامت بها وزيرة الخارجية السودانية إلى جوبا.

كما نرحب بالاتفاق الأخير على إعلان المبادئ من جانب حكومة السودان وفصيل الحلو التابع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ونشيد بالدور الذي تقوم به حكومة جنوب السودان في تيسير المفاوضات المقبلة، ونواصل حث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في محادثات مجدية.

أما فيما يتعلق بأبيي، فمن المخيب للآمال أن المشاركة الرفيعة المستوى بين السودان وجنوب السودان بشأن الوضع النهائي لأبيي وترسيم الحدود، التي شهدناها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لم تتحقق بعد بصورة مجدية في أبيي، حيث لا تزال الحالة الأمنية غير متقلبة ، مما يؤثر على الحياة اليومية للناس العاديين. ونحث البلدين على اغتنام فرصة تجديد المشاركة للتوصل إلى حل بشأن أبيي.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تثني المملكة المتحدة على نساء ورجال القوة لجهودهم المتواصلة لدعم السلام والأمن في أبيي، بما في ذلك من خلال إزالة الأخطار المتفجرة، وتيسير الحوار بين الطائفتين، وتعزيز تمكين المرأة. ونرحب أيضا باستمرار مشاركة القوة الأمنية مع حكومتي السودان وجنوب السودان، بما في ذلك نتائج الاجتماع الثاني للآلية السياسية والأمنية المشتركة، في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتدعو المملكة المتحدة الطرفين إلى مواصلة العمل بانتظام بشأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والنقاط المرجعية المتعلقة بالحدود.

وما زلنا نرى أن للقوة الأمنية المؤقتة دورا هاما تؤديه في دعم التقدم المحرز في أبيي. ونحيط علما بملاحظة الأمين العام في رسالته المؤرخة 1 نيسان/أبريل (S/2021/322) بأن المشاورات الإقليمية بشأن استراتيجية خروج القوة الأمنية لم تسفر عن نتيجة حاسمة. ونأمل أن يتسنى، مع مرور الوقت، إحراز تقدم بين الطرفين لوضع خيارات قابلة للتطبيق.

غير أنه من المؤسف أن البعثة لا تزال تواجه تحديات عملية في الوفاء بولايتها، لا سيما من حيث عرقلة المهام الموكلة إليها. ولم يحرز سوى تقدم محدود بشأن طلبات المجلس المتكررة لإحراز تقدم في تشغيل مهبط أنتوني للطائرات، ومنح طلبات التأشيرة المعلقة، وتعيين نائب مدني لرئيس البعثة. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى تيسير إزالة هذه العقبات العملياتية التي تعوق بشدة استقرار أبيي وأمنها. كما نحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة الإنسانية بإيصال المعونة إلى المحتاجين دون عوائق.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتوترات الإقليمية، تود المملكة المتحدة أن تشير إلى التوترات الإقليمية الأوسع نطاقا وتأثيرها المحتمل على أبيي. ومن العلامات الإيجابية أن تشارك السودان وجنوب السودان وإثيوبيا في جلسة اليوم. ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى حل أي توترات إقليمية عن طريق الحوار وأن يتمكن الشركاء الإقليميون والأمم المتحدة من ضمان ألا تضر النزاعات الحالية بفعالية القوة الأمنية.

وختاما، تثني المملكة المتحدة على الدور الهام الذي تواصـــل القوة الأمنية المؤقتة القيام به في الظروف الصعبة وتؤيد تجديد ولايتها.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أريد أن أشـــكر وكيل الأمين العام والمبعوث الخاص على إحاطتيهما اليوم. ونحن نقدر قيادتهما ودعمهما المتفاني لأبيي ولحل المسائل الحدودية المعلقة بين السودان وجنوب السودان.

وتريد الولايات المتحدة أن تكرر التزامها بدعم الاستقرار في أبيي، على طول الحدود بين السـودان وجنوب الســودان، وفي المنطقة الأوســع. إن التدهور العام الحاصـــل مؤخرا في الحالة الأمنية داخل بلدان المنطقة وفيما بينها يثير قلقا عميقا لدى الولايات المتحدة. ويمكن لعدة أزمات متداخلة أن تزيد من تعريض أمن سكان أبيي للخطر، ونحث جميع الأطراف على تعزيز جهودها لإيجاد سبل للحد من التوترات والامتناع عن أي إعلانات أو أعمال أحادية الجانب يمكن أن تزعزع استقرار أبيي وتعرض المدنيين للخطر.

ونشــعر بخيبة أمل لأن التوترات في المنطقة حالت دون إجراء مشــاورات مشــتركة بين الســودان وجنوب السـودان وإثيوبيا لمناقشـة مسـتقبل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن وفقا للولاية الحالية للبعثة. ومع ذلك، نشيد بجهود المبعوث الخاص الرامية إلى إجراء مشاورات فردية مع كل بلد.

وترحب الولايات المتحدة باستمرار التعاون بين حكومة جمهورية السـودان وحكومة جمهورية جنوب السـودان لإدارة النزاعات الثنائية من خلال دعم السـلام والأمن والاسـتقرار، ونشـجع كلا البلدين على البناء على التزامات اتفاق جوبا للسـلام، وإعطاء الأولوية لسـلامة وأمن المدنيين الذين يعيشـون في أبيي، وضـمان الاستقرار في المنطقة، وتحديد الوضع النهائي لأبيي.

ونشجع أيضا جميع الأطراف على إيجاد حل مقبول للطرفين للوضع النهائي لأبيي ووضع ترتيبات أمنية تسمح بخروج مسؤول للقوة الأمنية المؤقتة. وإلى أن يتفق البلدان على ترتيب آخر، أو يتم حل الوضع النهائي لأبيي، ينبغي أن يلتزم السودان وجنوب السودان باتفاق أبيي لعام 2011، الذي أدى إلى إنشاء القوة.

وفي هذا الصــدد، تشـجع الولايات المتحدة بقوة السـودان وجنوب السـودان على المضــي قدما في إنشـاء المؤسـسـات المشـتركة المتفق عليها، ولا سـيما دائرة الشـرطة المشـتركة. ونحث جنوب السـودان على تسمية أعضائه الـــ 35 في دائرة الشرطة المشتركة بالتزامن مع زيادة السودان لعدد تأشيرات الدخول لشرطة الأمم المتحدة. وستوفر دائرة الشرطة المشتركة الحماية للمجالات ذات النشاط المشترك والمصلحة المشتركة. ونكرر مرة أخرى دعوتنا للســودان إلى إصــدار تأشـيرات دخول لموظفي الأمم المتحدة المكلفين من مجلس الأمن، ولنائب مدني لرئيس البعثة.

ولا تزال الولايات المتحدة تشــعر بالقلق أيضـــا إزاء العقبات التي تعوق عمل القوة الأمنية لحماية المدنيين وتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. إن ســلامة وأمن حفظة الســلام أولوية بالنسـبة للولايات المتحدة. ومنع الوصــول إلى مطار أنتوني يعرض حفظة السـلام للخطر، نظرا لأنه يحد من قدرة القوة الأمنية المؤقتة على توفير الإجلاء الطبي أو إجلاء المصــــابين في الوقت المناســـب. ولا بد من معالجة هذه المســـألة على وجه السرعة.

ونشــيد بجهود القوة الأمنية الرامية إلى مواصـــلة تعزيز المشـــاركة المجدية للمرأة في صـــنع القرار المجتمعي وحماية النسـاء والفتيات من العنف الجنسـي والعنف القائم على نوع الجنس. ويشـير تقرير الأمين

العام (S/2021/383) إلى أن مزيدا من النســاء يشــاركن في حوارات الســلام وأن الزعماء التقليديين الذكور في مجتمع المسيرية التزموا بتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. وهذا تقدم نرحب به، ونتطلع إلى أن نسمع عن مزيد من التطورات في هذا الصدد في التقرير المقبل. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تقديم المساعدة الإنســانية بشــكل إضــافي ومنصــف لضــمان حصــول المتضــررين من الأزمات والســكان الضــعفاء في كلتا الطائفتين في أبيي على المعونة الإنســانية المنقذة للحياة. ونطلب من الســودان وجنوب الســودان تحســين وصــول المســاعدات الإنســانية من أجل الســماح للوكالات الإنســانية بالاســتجابة لحالات الطوارئ. والتهديدات التي يتعرض لها موظفو المســاعدة الإنســانية الذين يقدمون المســاعدة المنقذة للحياة للمدنيين في منطقة أبيي غير مقبولة.

وأخيرا، نتطلع إلى قيادة الاتحاد الأفريقي ومشــاركته في المســاعدة على تيسير وضــع ترتيبات أمنية يتفق عليها الطرفان بشأن أبيي والتسوية النهائية لوضعها. وفي السنوات الأخيرة، حل الهدوء النسبي في أبيي نتيجة العمل المتفاني الذي تقوم به القوة الأمنية المؤقتة ودفء العلاقات بين الســودان وجنوب الســودان. وقد حان الوقت الآن للاســتفادة من الحالة لوضــع حلول أطول أجلا للمنطقة، يمكن اســتدامتها بعد رحيل حفظة الســلام التابعين للأمم المتحدة. والولايات المتحدة مستعدة لدعم جنوب السودان والسودان والمنطقة في سعيها إلى إقامة هيكل أمني دائم.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الثاقبتين. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثلين الموقرين للسودان وجنوب السودان وإثيوبيا في جلستنا اليوم.

وخلال العام الماضي، شهدنا مشاركة السودان وجنوب السودان النشطة في تيسير عملية الانتقال بشكل متبادل. وقد خلق التقدم المحرز في الفترة الانتقالية في كلا البلدين واستمرار تقاربهما فرصة سانحة للجانبين للمشاركة بنشاط في معالجة مسألة أبيي، مما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في السودان وجنوب السودان. وفي جلسة اليوم، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، من الأهمية بمكان التوصل إلى حل سلمي في الوقت المناسب لمسألة أبيي. ولئن كان من المشجع أن حكومتي السودان وجنوب السودان قد استأنفتا الحوار والمشاركة بشأن هذه المسألة، فإن التقدم العملي ظل محدوداً للغاية. وفي هذا الصدد، ندعو السودان وجنوب السودان إلى الإسراع في حل المسألة بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب إحراز مزيد من التقدم الملموس فيما يتعلق بالنقاط المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وستظل الجهود المتواصلة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ، والمبعوث الخاص، والمنظمات الإقليمية – أي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – والشركاء الدوليون، فضلا عن العلاقات الودية بين البلدان المجاورة، حاسمة في تعزيز الحوار والثقة بين السودان وجنوب السودان وفي التوصل إلى حل مستدام لمسألة أبيي.

ونشيد بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تعزيز المصالحة بين مختلف القبائل، فضلاً عن جهودها في تعزيز المساواة بين الجنسين ودور المرأة على أرض الواقع.

ثانياً، من المهم بنفس القدر كفالة الأمن للسكان في المنطقة. ورغم أن الحالة في أبيي كانت هادئة نسبياً خلال الأشهر الأخيرة، فإن استمرار الحوادث المتصلة بالعنف بين القبائل والجريمة والجماعات المسلحة مجهولة الهوية هي مسائل تثير القلق.

وفي ضوء الحالة الراهنة، سيظل وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية أساسياً في الحفاظ على الاستقرار في أبيي. وينبغي أن يظل تعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة الأمنية على الوفاء بولايتها بطريقة فعالة وناجعة وموضوعية ومحايدة من أهم أولوياتنا، بما في ذلك ضرورة كفالة سلامة وأمن أفرادها.

وتدعو فييت نام حكومة السودان وحكومة جنوب السودان إلى مواصلة دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية في الاضطلاع بولايتها، وكذلك دعم تعيين نائب مدني لرئيس البعثة وإنشاء مؤسسات أمنية مشتركة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونود أيضاً أن نشيد بمساهمات بلدان المنطقة في قوة الأمم المتحدة الأمنية.

ثالثاً، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود لمعالجة الحالة الإنسـانية في أبيي بسـبب تأثير كوفيد-19 والتحديات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وندعو الحكومتين إلى مواصلة كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المنطقة دون عوائق.

ونشـيد أيضـاً بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في تيسير أنشطة إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر في أبيي خلال الأشهر الأخيرة. ومن المشجع أن 783 331 متراً مربعاً من الأراضي و 674 كيلومتراً من الطرق أصبحت آمنة الآن.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يشيد بعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية والمبعوث الخاص، وأن يكرر تأكيد دعمنا لهما.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكيسيلاسي آمدي

أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على الرئاسة الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. لقد أعربنا عن تقديرنا لفرصة المشاركة في المناقشات المفتوحة. وأشكركم أيضاً على عقد الجلسة الهامة اليوم بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية.

نشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لإخواننا من جنوب السودان والسودان. وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولاً، كما نعلم جميعاً، نص اتفاق عام 2011 الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة الأمنية على نشر الوحدات الإثيوبية فقط في أبيي. وهذا يجعل قوة الأمم المتحدة الأمنية فريدة من نوعها. فهي واحدة من أكثر البعثات تحدياً، لا سيما نظراً لموقعها وسلاسل الإمداد الشاقة. بيد أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي هي إحدى البعثات التي تفخر بها إثيوبيا أكثر من غيرها. وقد قدمت وحداتنا، على مر السنين، تضحيات ضخمة في الاضطلاع بولايتها.

وقد ساهمت قوة الأمم المتحدة الأمنية والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إسهاماً هائلاً في صون السلام والاستقرار في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.

وتظل إثيوبيا ملتزمة بنجاح البعثة وتتطلع إلى مواصلة المناقشات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مستقبلها. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن أي تخفيض في عدد القوات من شأنه أن يعرض سلامة أفراد القوة للخطر ويؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية في أبيي. وتعتقد إثيوبيا اعتقاداً راسخاً أن تقليص القوة أو خروجها ينبغي أن يستند فقط إلى الحالة الأمنية على أرض الواقع والتقدم الملموس نحو الوضع النهائي لأبيي.

ثانياً، نرحب بالتقارب بين السودان وجنوب السودان، ويثلج صدرنا كثيراً. ولا يستفيد الشعب السوداني وشعب جنوب السودان فحسب من تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين؛ إنما أيضا المنطقة بأكملها. ويجب تشجيع الطرفين على مواصلة سعيهما المشترك لتحقيق السلام الدائم من خلال الحوار، ودعم ذلك. ويتيح هذا التقارب أيضاً فرصة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بشأن الوضع النهائي لأبيي.

ثالثاً، وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2021/383) فإن الحالة الأمنية في منطقة أبيي لا تزال "متوترة ومتقلبة" رغم التحسن الملحوظ في العلاقات الثنائية. ولا تزال الاشتباكات والتوترات القبلية مستمرة، بما في ذلك في السوق المشتركة في أميت. وتواصل قوة الأمم المتحدة الأمنية تشجيع ودعم مبادرات السلام والمصالحة الشعبية المشتركة بين القبائل. وفي هذا الصدد، من المهم استئناف الحوار السلمي المتعثر بين قبيلتي المسيرية ونغوك دينكا. ونعتقد أن نشر وحدات الشرطة المشكلة سيخفف عبء الدوريات على القوة الأمنية ويكبح الإجرام المتزايد في منطقة أبيي.

وأخيراً، في حين أن منطقتنا تواجه بالفعل تحديات مؤقتة، فإنه ينبغي ألا تؤثر بأي شكل من الأشكال على قوة الأمم المتحدة الأمنية ونهوضها بولايتها. ويجب أن نضع في اعتبارنا دور حفظ الاستقرار

الذي تضــطلع به قوة الأمم المتحدة الأمنية، وروح حســن الجوار القائمة منذ نشــرها في عام 2011. ونحث إخواننا الســودانيين على الفصــل بين قوة الأمم المتحدة الأمنية والتطورات الأخرى في المنطقة. وتظل إثيوبيا ملتزمة بمعالجة أي خلافات مع جيراننا السودانيين من خلال الحوار وفي إطار الآليات القائمة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن القوة أحرزت تقدماً جديراً بالثناء في كفالة ســلامة وأمن المدنيين والاستقرار العام في أبيي. ويجب حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت من خلال جميع تضحياتنا.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة ، أكوي بونا مالوال

يسعدنا أن نشارك في هذه الجلسة تحت قيادتكم المقتدرة ، سيدي. وبما أن هذه قد تكون رئاستكم الأخيرة لمجلس الأمن، أود أن أشكركم وموظفيكم على الطريقة التي تعاملتم بها مع وفدنا خلال العامين الماضيين. وقد استفدنا بشكل كبير من تجربة بلدكم ومن نصائحكم الحكيمة. وأعرب أنا وأعضاء وفد بلدنا عن امتناننا ونأمل أن نحافظ على هذا الاحترام المتبادل لفترة طويلة بعد أن تنتهي فترة عضويتكم في المجلس بنجاح.

وأود أن أرحب بالممثلين الدائمين الجدد الذين انضموا إلى المجلس في وقت سابق من هذا العام. لقد عرفت بعضهم وعملت معهم في الماضي. وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بالسفير مارتن كيماني ، الممثل الدائم لجمهورية كينيا. كما أود أن أهنئ السفيرة الموقرة والممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السفيرة ليندا توماس غرينفيلد، وأن وأرحب بها، وهي صديقة قديمة لأفريقيا وجنوب السودان. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق معهم جميعًا خلال فترة عضويتهم.

أشارك في جلسة مجلس الأمن هذه بعد توقف طويل بسبب مرض فيروس كورونا. وفي غيابي، أسفت على عدم وجودي هنا عندما قدم السيد ديفيد شيرر تقريره الأخير إلى المجلس (انظر S/2020/1237). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره متأخرا على خدمته لشعب جنوب السودان على مدى السنوات الأربع الماضية. وخلال قيادته لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مر جنوب السودان بأوقات تاريخية وحساسة، وتعامل ديفيد شيرر مع تلك الأوقات بأقصى قدر من الحرفية والاجتهاد. ويمكنني أن أقول بصراحة، إنه ترك جنوب السودان في مكان أفضل بكثير مما كان عليه عندما بدأ مهمته. إن شعب جنوب السودان ممتن لخدمته وصداقته، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

وبالمثل، عين البروفيسور نيكولاس هايسوم بحكمة ممثلا خاصا للأمين العام خلفا للسيد شيرر. ونود أن نشيد بالأمين العام لاختياره البروفيسور هايسوم، الذي ليس جديدا على جنوب السودان أو على القضايا المطروحة. ويود وفدنا أن يهنئ رسميا البروفيسور هايسوم على تعيينه وأن نرحب به في جنوب السودان.

ويرحب وفدي بالتقرير المؤقت للأمين العام عن أبيي (S/2021/383). ومع ذلك، أود أن أقدم بعض التوضيحات بشأن التقرير.

في الفقرة 10، ذُكر ما يلي،

”وفي 20 كانون الثاني/يناير، دخل فريق مؤلف من ثمانية عناصر مسلحة من القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منطقة أبيي واتجه شمالا نحو قرية أتوني، قبل أن يعود باتجاه الجنوب ويغادر المنطقة.“

يبدو هذا وكأنه عمل استفزازي عندما، كما أبلغني كبير مديري أبيي، وهو من جنوب السودان، اتخذ سائق سيارة تويوتا صغيرة ببساطة اتجاها خاطئا نحو الشمال، بينما كان من المفترض أن يسافر جنوبا إلى ماين أبون، في ولاية واراب. لقد كان مجرد خطأ غير مقصود.

وفي الفقرة 14، ذُكر أن الجانبين،

”غير أنهما وافقا على إعادة عقد لجنة سلام مجتمعية مشتركة أعيد تشكيلها والمشاركة في اجتماعات محلية قبل موسم الترحال في الممرات الثلاثة للترحال الرعوي“،

وعندها اتفق الزعماء على الاجتماع في أي وقت بعد 26 شباط/فبراير 2021 من أجل الانتهاء من مناقشة القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها في اجتماع أويل الذي استمر خمسة أيام.

وأعتقد أنه كان ينبغي لي أن أوضح هاتين النقطتين في التقرير.

وعلى الرغم من أنه ما زالت توجد مشاكل هنا وهناك فيما يتعلق بالتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، هناك دلائل إيجابية على أن البلدين، بمساعدة المجتمع الدولي، يمكنهما اغتنام الفرصة لتحسين الحالة في أبيي. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن التحسن الذي طرأ على العلاقات بين السودان وجنوب السودان لم ينعكس بعد في تغيير إيجابي في أبيي. مع ذلك، ومنذ التغيير في الحكومة في الخرطوم، جرت بالفعل مناقشات بين القيادة في البلدين بشأن أبيي. ونأمل أن تستمر تلك المناقشات والاجتماعات في تضييق فجوة الخلاف بين الجانبين بشأن كيفية تسوية حالة أبيي.

وفي هذا الصدد، أجرى المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي مؤخرا مشاورات مع العديد من الأطراف في المنطقة بشأن استراتيجية الخروج الخاصة بأبيي. وردت حكومتي على هذه المشاورة برسالة ذكرت فيها أنه لا يزال هناك انعدام للأمن في منطقة أبيي وأن القوات الإثيوبية ضمن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لا تزال هناك حاجة ماسة إليها. وموقف حكومتي هو أن أي مناقشة سابقة لأوانها لاستراتيجية للخروج قد تؤدي إلى نتائج عكسية. ولذلك، نعتقد أن ولاية القوة الأمنية المؤقتة ينبغي أن تُجدد لفترة أطول، وأنه لا ينبغي ربط وجود القوات الإثيوبية في أبيي بأي تطورات أخرى في المنطقة.

وفي الختام، قد لا تكون الحالة في أبيي مثالية في الوقت الراهن، ولكن هناك بعض الاستقرار الذي قد يشوبه التوتر، وفقا لتقرير الأمين العام. فلنبني على ذلك وعلى تحسن العلاقات بين السودان وجنوب السودان على أمل أن نتمكن أخيرا من إعطاء شعب أبيي حلا دائما وسلميا.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أتقدّم بالشكر للسيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته حول تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وكذلك للسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص لمنطقة القرن الأفريقي، وقد أحطنا علماً كذلك بتقرير الأمين العام بشأن المسألة (S/2021/383).

ظلت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان تشهد تقدماً مطرداً خلال الأشهر الأخيرة، وتتمثّل بعض سمات هذا التقدم في التبادل المنتظم للزيارات بين المسؤولين في البلدين على مختلف المستويات، إلى جانب الاتفاق على فتح المعابر الحدودية بين البلدين بما يسمح بسهولة حركة الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود. وفي هذا الإطار، كرّست السيدة وزيرة الخارجية، د. مريم الصادق المهدي، زيارتها الخارجية الأولى بعد توليها للمنصب إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، في دلالة على عمق الروابط التاريخية والسياسية بين البلدين وحرص السودان على البناء عليها من أجل فائدة الشعبين الشقيقين. وعلى صعيد يتصل بالوضع في أبيي قام وزير شؤون شرق أفريقيا بجمهورية جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بزيارة استغرقت عدة أيام إلى السودان التقى خلالها بالمسئولين، وكانت أبيي في صدارة أجندة النقاش. وإلى جانب ذلك، استضافت العاصمة الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي اجتماع اللجنة السياسية والأمنية المشتركة بين البلدين. ويؤكد السودان استعداده لتنفيذ جميع الجوانب المتفق عليها خلال ذلك الاجتماع والاجتماعات السابقة، كما أن السودان على أتم الجاهزية للدخول في ترتيبات مشتركة تضمن انعقاد وفعالية لجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

وهذا المناخ الإيجابي في التقارب بين البلدين يلقي بظلال إيجابية على مفاوضات الوضع النهائي لأبيي، وهو أمر أكّدت عليه القيادة السياسية السودانية خلال الزيارة التي قام بها إلى الخرطوم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي في آذار/مارس الماضي. فحكومة السودان ملتزمة بالبناء على التطور في العلاقات الثنائية بين الجارين الشقيقين من أجل تعزيز التعايش السلمي الاجتماعي في أبيي والتعجيل بالمناقشات والتوصل إلى تفاهم بشأن الوضع النهائي لأبيي. وأود في هذا الصدد التأكيد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، إن حكومة السودان تعوّل بصورة كبيرة على العلاقات الممتازة مع شقيقتها دولة جنوب السودان، وفي ظل هذه العلاقات الحميمة التي توفر مناخاً إيجابياً للغاية لتسوية كل المسائل المعلّقة مع جنوب السودان بما في ذلك الوضع في أبيي بدءاً من إنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاقية 20 حزيران/يونيه 2011 الموقعة بين الطرفين .

ثانيا، فيما يتعلق بوضع القوة الأمنية المؤقتة، فإن مكونات هذه البعثة عبارة عن قوات إثيوبية قبِل بها الطرفان على فرضية أنها قوات محايدة، ولكن الآن وفي ضوء ما يجري على الحدود السودانية– الإثيوبية في منطقتي الفشقة الكبرى والفشقة الصغرى، فإن القوات الإثيوبية قد فقدت تماماً صفة الحياد، ولذلك لابد من النظر في استبدال هذه القوات بقوات من مختلف الدول يتم اختيارها من قائمة الأمم المتحدة للدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

ثالثا، نود الإشارة إلى أن المسائل المتعلقة بنشر عناصر من الشرطة وتشغيل مهبط الطائرات في أتوني وتعيين نائب مدني لرئيس البعثة قد نوقشت في الاجتماع الأخير للآلية السياسية والأمنية المشتركة، وجرى التوافق على التوصل إلى رأي بشأنها بعد اتفاق قيادة البلدين على ذلك.

أجدد التزام حكومة السودان بتعزيز التعاون مع حكومة جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الإشرافية المشتركة في أبيي، فضلاً عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين، استناداً إلى بنود الاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين، وبما يفضي إلى التوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي في أبيي وفقاً لمرجعيات متفق عليها.